



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## معركة اسقاط نتنياهو

### 1 - مدخل:

منذ 12 عاما متواصلة تولى، بنيامين نتانياهو، رئاسة الحكومة في إسرائيل، ومنذ ذلك الوقت فاز في عدة انتخابات، ونجا من أزمات سياسية، وخاض معارك عسكرية مع حماس، وشهدت فترته توترات على حدود إسرائيل مع لبنان ومع سوريا، كما كانت إيران ضمن أهداف جيشه واستخباراته الاستراتيجية. لكن كل هذا قد يكون انتهى الآن، بعد تصريح نفتالي بينيت زعيم حزب يمينا المتشدد الصغير الذي قال إنه سيحاول تشكيل حكومة وحدة مع خصوم نتنياهو. ويعتبر إعلانه هذا الخطوة الرئيسية نحو إنهاء حكم نتنياهو الذي طال أكثر من كل سابقه من رؤساء الوزراء بخمسة عشر سنة على مقعد الرئيس.

حزب يمينا - (نحو اليمين) المتطرف، له ستة مقاعد في الكنيست، وهو مرشح لأن يحصل على رئاسة الحكومة بالتشارك مع المرشح لتشكيلها يائير لبيد.

بينيت هو رجل أعمال سابق في مجال التكنولوجيا الفائقة، وصاحب ثروة تقدر بالملايين، كما إنه كان يعتبر سياسيا من "مريدي نتانياهو". وقد قال مؤخرا في مؤتمر صحفي متلفز إنه سيعمل على تشكيل حكومة وحدة مع حزب يائير لبيد. وأضاف أنه: "على مدار أربع معارك انتخابية ونحن ننظر دولتنا وهي تدمر نفسها، وتضعف نفسها وقدرتها على العمل، وزراء متخاصمون، وهروب من المسؤولية ومن الحساب". وعلى الرغم من أنه يشارك نتنياهو إيديولوجيته القومية الشوفينية فإنه يقول أن لا سبيل أمام الجناح اليميني المتطرف لتشكيل أغلبية حاكمة في الكنيست، مؤكدا "لن نفقد دولتنا بسبب الخلافات الداخلية، يجب أن نوقف هذا الجنون ونتحمل المسؤولية".

وأشار إلى أنه اتخذ قراره لمنع البلاد من الانزلاق إلى الانتخابات الخامسة في غضون عامين، وهاجم نتانياهو قائلا "من يقول لكم إن هناك إمكانية لتشكيل حكومة يمينية يكذب، ويريد أن يأخذ اليمين كله إلى معقله". وهذا يعني أن بينيت، المساعد السابق لنتانياهو والذي تحول إلى منافس، هو صاحب الدور الرئيس في إنهاء فترة حكم (بيبي) . وأضاف بينيت "أعترم بذل قصارى جهدي من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية مع صديقي، يائير لبيد، حتى نتمكن، بمشيئة الرب، معا من إنقاذ البلاد من الانهيار وإعادة إسرائيل إلى

مسارها". وقال أن "حكومة كهذه ستنتج فقط إذا عملنا معا كمجموعة"، كما ذكر أن الجميع بحاجة "إلى تأجيل تحقيق كل أحلامهم"، مضيفا سنركز على ما يمكن القيام به، بدلا من الاقتتال طوال اليوم حول ما هو مستحيل". وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن بينيت وزعيم المعارضة لبيد سيبرمان اتفقا لتقاسم السلطة، حيث سيتناوبان على منصب رئيس الوزراء خلال السنوات الأربع المقبلة. وقال حزب يمينا في بيان أن "الحزب يدعم بالإجماع بينيت وجهوده لتشكيل حكومة، ومنع إجراء انتخابات خامسة". وكانت إسرائيل قد شهدت أربع انتخابات متتالية خلال العامين الماضيين، كان كل اقتراع منها بمثابة استفتاء على نتنياهو - الذي أصبح شخصية مستقطبة في السياسة الإسرائيلية بسبب محاكمته بتهمة الفساد - حيث انتهى كل اقتراع من دون فائز واضح. وفي وقت سابق وجه نتانياهو نداء "يائسا" إلى بينيت يحثه على رفض إجراء الانضمام إلى خصومه. كما اتهمه بخداع ناخبيه والتخلي عن مبادئه القومية "كل ذلك ليكون رئيسا للوزراء بأي ثمن". وقال نتانياهو في تغريدة إنه "لم يكن أحد في البلاد ليصوت لنفتالي لو كان علم إنه سيقوم بهذا الشيء الذي فعله، هذا احتيال القرن"، مضيفا "كان يمكن تشكيل حكومة يمينية بدلا من الحكومة اليسارية". ولتشكيل حكومة، يجب على زعيم الحزب أن يحظى بدعم أغلبية 61 نائبا في الكنيست. ونظرا لفشل جميع الأحزاب في تحقيق الأغلبية، عادة ما يتم بناء تحالفات مع شركاء أصغر. والجدير بالذكر أن نتانياهو حصل على الفرصة الأولى من رئيس الدولة لتشكيل ائتلاف حاكم. لكنه لم يتمكن من تأمين الأغلبية مع حلفائه المتشدددين دينيا والقوميين التقليديين قبل أن يعهد الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، في أيار الماضي بالمهمة إلى يائير لبيد، الذي يعتبر من سياسيي الوسط في إسرائيل. في السياق حاول نتانياهو مغازلة حزب عربي إسلامي صغير، لكن حزبا قوميا متطرفا صغيرا يتبنى أجندة عنصرية معادية للعرب أجهض تلك المحاولة. ويشكل العرب حوالي 20 بالمائة من سكان إسرائيل، إلا أن الأحزاب العربية لم تشارك قط في حكومة ائتلافية إسرائيلية، وبعد فشل نتانياهو في تشكيل الحكومة، مُنح لبيد أربعة أسابيع لتشكيل ائتلاف. وقد واجه لبيد بالفعل تحديا صعبا، بالنظر إلى النطاق الواسع للأحزاب في الكتلة المناهضة لنتانياهو التي لا يجمعها الكثير من القواسم المشتركة. فمن بينها أحزاب يسارية حمائية وأربعة أحزاب قومية يمينية، بما فيها حزب بينيت، يمينا ، وعلى الأرجح القائمة العربية الموحدة.

كانت مهمة لبيد قد ازدادت صعوبة بعد اندلاع الحرب مع حماس في قطاع غزة في 10 أيار الماضي وتوقفت محادثاته لتشكيل حكومة ائتلافية خلال 11 يوماً من القتال. لكن مع اقتراب الموعد النهائي انطلقت المفاوضات إلى ذروتها. وقد توصل لبيد إلى اتفاقات ائتلافية مع ثلاثة أحزاب أخرى. وتأتي مساعي تشكيل الحكومة الإسرائيلية في الوقت الذي تعقد في كل من القاهرة وإسرائيل والأراضي الفلسطينية محادثات حول آليات التهدئة مع قطاع غزة وإعادة إعماره بعد تصعيد بين الجانبين استمر 11 يوماً وتسبب بإيقاف محادثات الائتلاف الحكومي قبل أن تستأنف الجهود فيما بعد. من المتوقع أن يعتمد ائتلاف لبيد-بينيت الذي عليه أن يجمع 61 نائباً من أصل 120، على التناوب، إذ سيشغل الزعيم اليميني المتشدد رئاسة الوزراء قبل أن يترك المنصب للبيد. وسيضم الائتلاف الحكومي أيضاً وزير الدفاع زعيم حزب أزرق أبيض الوسطي، بيني غانتس، الذي واجه نتانياهو في ثلاث انتخابات سابقة غير حاسمة، بالإضافة إلى زعيم حزب الأمل الجديد، جدعون ساعر.

## 2 - مسيرة التدهور:

لقد أمل نتنياهو في انتخابات التاسع من نيسان 2019، بأن يحصل على أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة رغم تهم الفساد التي كانت تلاحقه. لكن كانت نتيجة الانتخابات أن حزب الليكود بزعامته وخصمه ائتلاف كحول لافان بزعامه وزير الدفاع السابق بيني غانتس، حصل على نتيجة متساوية هي 35 مقعداً لكل منهما. وبالتالي لم ينجح أي منهما في تشكيل الحكومة ضمن المهلة الممنوحة. فقرر الكنيسيت إجراء انتخابات جديدة. الانتخابات الثانية أجريت في أيلول من العام نفسه، وجاءت النتيجة متقاربة مرة أخرى، حيث حصل حزب غانتس على 33 مقعداً بينما حصل الليكود على 32 مقعداً. واقترح نتنياهو تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن غانتس رفض الانضمام متذرعاً باحتمال إدانة خصمه بتهم تتعلق بالفساد. وأعلن نتنياهو في تشرين الأول بأنه فشل في تأمين المقاعد المطلوبة. وبعد ذلك بشهر أعلن غانتس الشيء نفسه. وفي تشرين الثاني، وجه المدعي العام تهماً لنتنياهو بتلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الثقة. وكانت أول مرة يواجه رئيس وزراء لا يزال في منصبه المحاكمة في إسرائيل. لكن نتنياهو نفى التهم جميعها قائلاً إنها محاولة

للإطاحة به من السلطة. وفي 11 كانون الأول 2019، ومع انتهاء المهلة القانونية أمام البرلمان لتشكيل حكومة جديدة، دعا النواب في الكنيست إلى إجراء انتخابات جديدة في الثاني من آذار 2020. هذه المرة فاز الليكود بالعدد الأكبر من المقاعد بواقع 36 مقعداً مقابل حصول حزب غانتس على 33 مقعداً. وفي 16 آذار كُلف غانتس بتشكيل الحكومة بعد حصوله على أصوات أولية بتأييد 61 عضواً لحكومته لكنه فشل في تشكيلها. وفي نيسان 2020، وفي ظل الإغلاق الذي فرضه انتشار وباء كورونا على إسرائيل والأزمة الاقتصادية التي واجهتها، أعلن نتنياهو وغانتس عن التوصل إلى اتفاق بتشكيل حكومة طوارئ. وكان ينص الاتفاق ومدته ثلاث سنوات على أن يبقى نتياهو في منصب رئيس الوزراء لمدة 18 شهراً ثم يتولى غانتس المنصب للفترة المتبقية قبل أن يتم إجراء انتخابات جديدة. في السادس أيار صادقت المحكمة العليا في إسرائيل على اتفاق الائتلاف ومنح أعضاء الكنيست الموافقة عليه في اليوم التالي. لكن بعد فشل رئيس الوزراء في تبني الميزانية، تم حل الكنيست في 23 كانون الأول، ودُعي لإجراء انتخابات جديدة في آذار 2021.

عاد الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع للمرة الرابعة خلال سنتين في 23 آذار. وجاء الليكود متقدماً بحصيلة 30 مقعداً. وفي المعسكر المناهض لنتنياهو، حل حزب الوسط "ييش عتيد" برئاسة يائير لابيد في المقدمة بفوزه بـ 17 مقعداً. وفي السادس من نيسان، كلف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين نتياهو بمحاولة تشكيل حكومة. لكن بعد أسابيع من المحاولة، فشل نتياهو مرة أخرى في تشكيل ائتلاف يحظى بالأغلبية المطلوبة، وكُلف لابيد بمهمة تشكيل الحكومة. وأعلن السياسي القومي المتشدد نفتالي بينيت في 30 أيار عن استعداده للانضمام إلى ائتلاف محتمل يمكنه من وضع حد لحكم نتياهو. ووعلى الفور، أدان نتياهو الائتلاف الموجه ضده واصفاً إياه بالانتهازي وبأنه "احتيال القرن". وقال نتياهو، في مؤتمر صحفي، إن "نفتالي بينيت رفض عرضي له لتشكيل حكومة يمينية مشتركة نتاوب على رئاستها أنا وهو وجدعون ساعر"، مضيفاً أن "بينيت يضل تراجع عن كل تعهداته وبدأ بالهرولة نحو حكومة يسار كي يكون رئيس حكومة لاحقاً". ورأى أن "بينيت يضل الجميع بحديثه عن الخلافات والانقسام والكراهية وتراجع عن كل وعده"، مشدداً على أن "بينيت لا يريد انتخابات خامسة لعلمه أنه لن يجتاز نسبة الحسم". ورأى نتياهو أن "حكومة اليسار خطر على مستقبل إسرائيل، وأدعو النواب الذين انتخبوا من قبل اليمين لعدم السماح بتشكيل حكومة لليسار في إسرائيل"،

متسائلا: "فكروا ماذا سيحدث في إيران وفي غزة وفي واشنطن إذا تم تشكيل حكومة يسار". وأشار نتنياهو إلى أن "الردع الإسرائيلي سيصيبه ضرر إذا تم تشكيل حكومة يسار"، معتبرا أنه "يجب عدم تشكيل حكومة يسار لأنها حكومة انهزام واستسلام". لكن في الثاني من حزيران وقبل دقائق فقط من انتهاء المهلة الممنوحة لتشكيل حكومة، أبلغ لايبيد رئيس الدولة بأنه نجح في تأمين دعم الأصوات الكافية لتشكيل حكومة ائتلافية من شأنها أن تطيح بنتنياهو. وهددت صحيفة معاريف العبرية الأحزاب الإسرائيلية التي شاركت في الائتلاف الجديد، للإطاحة برئيس الوزراء الحالي نتنياهو وهي: حزب يوجد مستقبل بزعامة يئير لبيد، وحزب يمينا بزعامة نفتالي بنت، وهما الحزبان الرئيسيان في هذا الائتلاف. كما انضم حزب أزرق أبيض بزعامة بيني غانتس، وحزب القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس، وهو أول حزب عربي ينظم لتشكيلات الحكومة الإسرائيلية، كذلك حزب العمل بزعامة ميراف ميخائيلي، وحزب ميرتس اليساري بزعامة نيتسان هوروفيتس، حزب أمل جديد بزعامة جدعون ساعر، وأخيراً حزب إسرائيل بيتنا بزعامة أفيغور لبيرمان. وستبقى القضايا الجوهرية الأمنية، ويهودية الدولة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومسار التطبيع بين تل أبيب والعالم العربي، التي تحظى بإجماع صهيوني، محل اهتمام الحكومة المقبلة التي قد تتاور في هذه الملفات وتثيرها بدبلوماسية وبرغاماتية. وهذه الحكومة ستحظى حتى بقبول إقليمي ودولي كقيادة جديدة استبدلت نتنياهو وتسعى للخروج من الجمود في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية مع الإبقاء على مركزية الاهتمام بالأمن القومي الإسرائيلي في الإقليم والعلاقات مع العالم العربي.

### 3 - في الطريق إلى تشكيل الحكومة:

فيما يلي نورد التسلسل الزمني للأحداث التي أدت إلى تشكيل الحكومة المرتقبة التي ما إن تؤدي اليمين فسيرأسها كل من السياسي القومي المتطرف نفتالي بينيت والوسطي يائير لايبيد.

\* 23 آذار 2021 - أجرت إسرائيل رابع انتخابات غير حاسمة خلال عامين. ومثلما حدث في الانتخابات السابقة لم يحصل أي حزب على أغلبية في البرلمان الذي يضم 120 مقعدا. وتصدر حزب ليكود اليميني بزعامة نتنياهو الانتخابات. وحل حزب يش عتيد (هناك مستقبل) الوسطي بزعامة لايبيد في المركز الثاني، بينما حصل حزب يمينا الذي يتزعمه نفتالي بينيت على سبعة مقاعد فقط لكنه برز كلاعب رئيسي.

- \* 5 نيسان - استئناف محاكمة نتتياهو بتهم فساد ينفي ارتكابها.
- \* 6 نيسان - الرئيس رؤوفين ريفلين يمنح نتتياهو 28 يوما لتشكيل حكومة جديدة. يحاول نتتياهو استمالة أحزاب يمينية ودينية أصغر منها لكنه يفشل.
- \* 5 أيار - ريفلين يلجأ إلى لايبيد الذي يحاول تشكيل "حكومة تغيير" من ائتلاف يصعب تشكيله يضم أحزابا يمينية ويسارية ووسطية وعربية للإطاحة بنتتياهو.
- \* 10 أيار - القتال يندلع بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة ويتعجر التوتر في الكثير من المدن التي يقطنها عرب ويهود في إسرائيل. ومحادثات تشكيل الائتلاف تنهار.
- \* 21 أيار - إعلان وقف إطلاق نار واستئناف محادثات تشكيل الائتلاف.
- \* 30 أيار - بينيت يعلن اتحاده مع لايبيد لتشكيل "حكومة وحدة".
- \* 2 حزيران - قبل نحو 30 دقيقة على انقضاء مهلته بحلول منتصف الليل لتشكيل حكومة، يبلغ لايبيد ريفلين بأنه نجح في عقد صفقات مع حلفائه السياسيين لتشكيل حكومة ائتلافية. وسيشغل بينيت منصب رئيس الوزراء لنحو عامين وبعدها سيحل لايبيد محله.
- \* 3 حزيران - ينتقد نتتياهو الحكومة الائتلافية ويصفها بأنها "حكومة يسارية خطيرة"، وفي وقت لاحق يدعو أعضاء حزب يمينا للقفز من السفينة والتصويت ضد هذه الحكومة.
- \* 8 حزيران - رئيس الكنيست ياريف ليفين، وهو أحد الموالين لنتتياهو، يقول إن البرلمان سيصوت على الحكومة الجديدة في 13 حزيران.
- \* 13 حزيران - من المنتظر أن يصوت الكنيست على حكومة لايبيد-بينيت. وإذا فازت بالتصويت الخاص فستؤدي الحكومة الجديدة اليمين في ذلك اليوم منهيّة بذلك رئاسة نتتياهو للحكومة التي دامت 12 عاما. وإذا لم تفز الحكومة المقترحة بثقة الكنيست فستتجه إسرائيل إلى انتخابات جديدة خامسة.
- لقد طلب الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين من الكنيست عقد جلسة للتصويت على منح الثقة للحكومة التي يشكلها يائير لايبيد زعيم حزب "هناك مستقبل". وجاء ذلك بعد أن سلم لايبيد الرئيس توقيعات 61 عضوا في البرلمان يدعمونه في تشكيل ائتلاف حكومي، قبل ساعة من انتهاء المهلة الممنوحة له. وأعلن منصور عباس رئيس القائمة العربية انضمامه لهذا الائتلاف الحكومي، لتصبح قائمته أول حزب عربي يشارك في الحكومة



في تاريخ إسرائيل. وقال عباس إن القرار لم يكن سهلاً، ولكنه حقق بعض الإنجازات والشروط للمجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر. وفي هذه الأثناء يحاول معسكر التغيير الإسرائيلي الساعي إلى الإطاحة بنتنياهو عقد جلسة في الكنيست لاستبدال رئيس البرلمان المحسوب على الليكود. وفي الوقت نفسه يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو نهاية محتملة لتشيته بالسلطة لوقت طويل في إسرائيل، وذلك عندما يصوت المجلس التشريعي في البلاد على المصادقة على حكومة لم تكن متوقعة، مؤلفة من أحزاب متنوعة اتحدت من أجل الإطاحة به. وفي السياق كتب الزعيم المعارض، يائير لابيد، من حزب الوسط "بيش عتيد" في تغريدة على تويتر "إن الأمر يتحقق!" وذلك بعد أن أعلن رئيس البرلمان أن يوم 13 حزيران هو موعد الجلسة الخاصة للتصويت على منح الثقة للحكومة.

وبحسب الوضع الراهن، فإن الائتلاف المكون من أحزاب من اليمين ومن اليسار والوسط ومن العرب، يسيطر على أغلبية في الكنيست المؤلف من 120 عضواً وستؤدي الحكومة اليمينية الدستورية في اليوم نفسه في حال المصادقة عليها، بحيث يصبح السياسي القومي نفتالي بينيت رئيساً للوزراء. وفي السياق قال لابيد في تغريدته على تويتر إن "حكومة الوحدة الوطنية في طريقها للتشكل، من أجل صالح مواطني دولة إسرائيل". ومع نفاذ الوقت بالنسبة لنتنياهو، قال أعضاء في حزبه الليكود، إنه سيقاوم حتى النهاية في محاولة منه لمنع حصول الحكومة الجديدة المقترحة على الثقة، لكن الجهود المبذولة لإقناع أعضاء من الائتلاف الجديد بالانشقاق باءت بالفشل. وفي الوقت عينه شنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هجوماً على التحالف الائتلافي الذي تم الاتفاق على تشكيله حديثاً والذي يبدو أنه في طريقه إلى إزاحته عن السلطة بعد أن قضى 12 عاماً في منصب رئيس الوزراء. ودعا نتنياهو أعضاء اليمين المؤيدين له في البرلمان إلى منع التحالف الجديد من تولي السلطة. وكانت ثمانية أحزاب معارضة قد توصلت إلى اتفاق للعمل معاً من أجل تشكيل حكومة جديدة. وضمن هذه الاجراءات التقى رئيس حزب «بيش عتيد»، يائير لابيد مع رئيسي حزبي «يمينا»، نفتالي بينيت، و«تيكفا حداشا» - امل جديد، جدعون ساعر، وذلك وسط أنباء عن احراز تقدم في سير المحادثات حول تشكيل حكومة. وقال لابيد في تصريحات صحفية، إن «حكومة الوحدة ليست تسوية. إنها هدف. والخلافات الداخلية تضعفنا. ونحن لا نبحث عن خصومات، وإنما نريد العمل. وندرك جميعاً أن هذه ليست حكومة نحصل من خلالها على كافة أحلامنا». وأضاف لابيد أن «شركائي المستقبلين هم أشخاص مختلفون ولديهم

آراء مختلفة، لكن شخصاً ما، لا يتفق معك، هذا لا يجعله عدواً. وستكون هذه حكومة معقدة، لكن سيكون لها هدف بسيط، وهو إخراجنا من الأزمة. أزمة كورونا، الأزمة الاقتصادية، الأزمة السياسية».

من جانب آخر، واصل زعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، محاولاته من أجل منع «كتلة التغيير» من تشكيل الحكومة، من خلال شق حزب «يميننا» وإغراء أعضاء كنيست فيه بالانتقال إلى الليكود والتعهد بتعيينهم في مناصب وزارية في حكومة يشكلها، وضمان ترشيحهم في أماكن مضمونة في قائمة مرشحي الليكود في الانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، رفض أعضاء الكنيست الجدد في «يميننا»، أفير كارا وعيديت سيلمان ونير أورباخ، اقتراحات من نتنياهو بالانشقاق عن حزبهم. كما حاول إقناع عضو الكنيست أيليت شاكيد بالانشقاق عن «يميننا».

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة «معاريف» أن مجموعة من قدامى الأعضاء في الهيئة المركزية لليكود، وتطلق على نفسها تسمية «مؤسسي الليكود»، ويشكل أعضاؤها 20% من مجمل أعضاء الهيئة المركزية البالغ عددهم 7003 أعضاء، بعثت برسالة إلى رئيس سكرتارية الليكود ووزير المالية، يسرائيل كاتس، طالبت فيها بعقد اجتماع السكرتارية على الفور «من أجل البحث في التطورات السياسية الحالية»، مشيرة إلى أن كاتس لم يرد على الرسالة حتى الآن. ووفقاً للصحيفة، فإن «حالة الغليان في حزب نتنياهو وصلت إلى جهات في الأحزاب الحريدية»، التي نقلت الصحيفة عنهم قولهم إن وزراء وأعضاء كنيست من الليكود يقولون في محادثات مغلقة معهم إنه «كما يبدو، لا يوجد احتمال لدى نتنياهو أن يشكل حكومة، وعليه أن يتنحى جانباً من أجل أن يبقى الحكم بأيدي الليكود». وإذا ما تمت تحيته وجلس على مقاعد المعارضة، فإن نتنياهو البالغ من العمر 71 عاماً من المتوقع أن يمضي قدماً في رسالته التي مفادها أن الحكومة الجديدة ستعرض للإعاقة من جانب أعضاء اليسار فيها، إذا ما اقتضت الضرورة اتخاذ خطوات عسكرية ضد أعداء إسرائيل على حد وصفه. وقد تعهد بالإطاحة بها بسرعة.

قد يكون التحالف الجديد هشاً بوجود أعضاء - من بينهم حزب عربي للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل - ليس بينهم قاسم مشترك غير رغبتهم بالإطاحة بنتنياهو، الذي ظل في السلطة على التوالي منذ العام 2009. وبموجب اتفاق التناوب، فإن وزير الدفاع السابق والمليونير نفتالي بينيت، سيتولى منصب رئيس الوزراء حتى العام 2023 قبل أن يتولى المنصب، يائير لابيد، الذي كان مقدم برامج تلفزيوني مشهور.

قادة الائتلاف قالوا إنهم سيركزون بشكل أساسي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل استبعاد الاتفاق في الائتلاف الواسع على قضايا رئيسة مثل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. وبالنسبة لأنصار نتتياهو على الصعيد الشعبي، فإنه يظل قائداً مقاتلاً صارماً في موضوع الأمن، وحصنا منيعا في وجه الضغط الدولي من أجل اتخاذ أي خطوات جريئة في دبلوماسية الشرق الأوسط، من شأنها أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. أما خصومه فيستشهدون بمحاكمته في قضايا الفساد، التي نفي ارتكابه لأي مخالفات فيها، كسبب رئيس لحاجة إسرائيل إلى استبدال زعيمها الذي قضى أطول فترة في منصبه، قائلين إن نتتياهو قد يستغل بقاءه في المنصب لفترة جديدة في سن قانون يمنحه الحصانة. وفي هذه الاثناء لم يتمكن نتتياهو، الذي أضعفته تهم تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الثقة وتقديم خدمات لأباطرة وسائل الإعلام وتلقيه هدايا قيمة من كسب أغلبية حاكمة في أربع انتخابات أجريت في إسرائيل خلال العامين الماضيين. وكانت آخر مرة ذهبت فيها إسرائيل للانتخابات في آذار الماضي. وجاء الائتلاف المهيمن الذي تمكن لايبيد من تشكيله قبل دقائق فقط من نهاية مهلة التكليف الرئاسي ومدتها 28 يوماً، بعد محاولة فاشلة من قبل نتتياهو بفعل الأمر نفسه. ومع ذلك يبدو أن نتتياهو لن يتنازل بسهولة، فهو يتهم بينيت بالاحتيال في الانتخابات، من خلال تراجع عن وعد قطعه على نفسه بعدم عقد شراكة مع أعضاء كنيست من الوسط واليسار والعرب، وهو ما يصفه نتتياهو بالحكومة التي ستعرض إسرائيل للخطر. وقد رد بينيت، البالغ من العمر 49 عاماً، داعياً نتتياهو إلى "التخلي عن الأمر" و"عدم ترك أرض محروقة وراءك". وتابع بينيت "كل الأحزاب مدعوة للمشاركة في حكومة التغيير"، مشيراً إلى أن "الحكومة التي ننوي تشكيلها لا تخشى القيام بعملية عسكرية إذا اقتضى الأمر". وأشار بينيت إلى أن "نتتياهو لا يريد تشكيل حكومة بل يسعى إلى استقطاب اليمين، كما يريد أن يجر معه المعسكر اليميني والدولة إلى معقله الخاص".

وكان أنصار اليمين قد خرجوا بمظاهرات خارج منازل عدد من أعضاء حزب "يمينا" الذي يتزعمه بينيت، وحذر رئيس الأمن الداخلي في إسرائيل من احتمال وقوع أعمال عنف سياسي.

#### 4- قبله منصور عباس:

ينتمي منصور عباس، الإخواني الذي يشارك بتشكيل حكومة إسرائيل المناوئة لنتنياهو، لبلدة المغار القريبة من بحيرة طبرية. وحزبه هو الجناح السياسي للفرع الجنوبي من الحركة الإسلامية في إسرائيل وترجع أصولها إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقبل إقرار اتفاق الائتلاف طلب عباس موافقة مجلس شورى الحركة الإسلامية. بالتالي لقد كانت بالفعل لقطة تاريخية.. تلك التي جمعت بين السياسي الإخواني من الأقلية العربية في إسرائيل، منصور عباس، إلى جوار بينيت الزعيم اليهودي من اليمين المتطرف وحلفائه، وذلك بعد لحظات من الموافقة على توليه رئاسة الوزراء ومنحه أغلبية حاکمة في البرلمان. وبذلك حقق الفصيل الإسلامي الصغير أغلبية بسيطة للأحزاب اليهودية التي تأمل في عزل نتنياهو. وستصبح القائمة العربية الموحدة، أول حزب ينتمي للأقلية العربية التي تمثل 21% من سكان إسرائيل، يشارك في حكومة إسرائيلية.

منصور عباس (47 عاماً)، الذي يعمل طبيب أسنان، نحى جانبا، خلافاته مع نفتالي بينيت، رئيس الوزراء المقبل في الحكومة الجديدة والزعيم السابق لتنظيم كبير للمستوطنات اليهودية، وأحد المدافعين عن ضم معظم الضفة الغربية المحتلة، وقال إنه يأمل في تحسين أوضاع المواطنين العرب الذين يشكون من التمييز وإهمال الحكومة.

#### 5- إسرائيل وجدل الذات:

في ذروة الصدمة التي ألمت بإسرائيل بسبب الصواريخ بعيدة المدى والدقيقة وثقيلة الوزن والمشاركة الواسعة لفلسطينيي الداخل بالهبة الشعبية لنصرة للقدس، وربما بسبب هذه الصدمة عبر عدد كبير من المعلقين عن انتقاداتهم للمستويين السياسي والعسكري نتيجة "الانجرار لحرب أرادتها حماس" في ظل عدم الاستعداد للمواجهة (خاصة تدابير حماية المدنيين في بعض المناطق) وفي ظل تعقيدات المعركة على الوعي.

لقد وجهت بعض الأوساط السياسية والإعلامية إصبع الاتهام لرئيس حكومة الاحتلال نتياهو بتوريث البلاد في مواجهة خطيرة من أجل البقاء في الحكم عبر منع المعسكر المناهض له تشكيل حكومة بديلة لحكومته. ودعا المعلق البارز في القناة 13 إيداد يانيف قادة رؤساء الأحزاب المعارضة لنتياهو لتشكيل حكومة وإسقاط نتياهو الذي يشعل البلاد ومن شأنه استدراج حزب الله ومئات الصواريخ للمعركة في سبيل البقاء في سدة

الحكم. وتابع مستعرضا حقيقة ما جرى بعيدا عن السرب الإعلامي الإسرائيلي: “سكنون عندئذ في الملاجئ ثلاثة شهور. نتتياهو هو مشعل هذه النار بدءا من قيامه وصديقه النائب المتطرف بن غفير بالاستقزاز في الشيخ جراح والحواجز في باب العمود واللقاء قنابل صوتية داخل المسجد الأقصى وفي رمضان ومن ثم محاولة اعتراض قوافل المسافرين إلى القدس قبل أسبوع. نتتياهو أشعل الحريق”. وفي السياق يؤكد مراسل صحيفة “يديعوت أحرونوت” العسكري يوسي يهوشوع أن جيش الاحتلال لم يقدر جيدا أن وجهة حماس نحو حرب وأن ضربة البداية ستكون بهذا الشكل. واعتبر زميله المحلل العسكري أليكس فيشمان أن إسرائيل الآن هي في حالة حرب وهذه ليست جولة ولا أياما قتالية مسوغا ذلك بالإشارة لإغلاق المطار الدولي في اللد واستهداف بنية تحتية إستراتيجية لشركة أنبوب إيلات - أشكلون، واستهداف مكثف لمراكز سكانية، هي حرب بين إسرائيل وحماس. ووجه رئيس الجناح السياسي - الأمني الأسبق في وزارة الأمن الجنرال في الاحتياط عاموس غلعاد انتقادات قاسية لحكومة نتتياهو لعدم تبني استراتيجية للتعامل مع قطاع غزة وقيامها بإضعاف الرئيس عباس والتعاون غير المباشر مع حركة حماس. وهذا ما أكده أيضا رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق رئيس معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب عاموس ياديلن الذي أشار لنهاية الوهم “وعودة القضية الفلسطينية لتتفجر في وجوه الإسرائيليين بعدما ظنوا أنها تبخرت” محذرا من أن استمرار إدارة الصراع تعني تحول إسرائيل لدولة غير ديموقراطية أو غير يهودية.

أما إذاعة جيش الاحتلال فأكدت أن إسرائيل وقعت في مصيدتين الأولى مع صواريخ غزة وقالت إنها تستطيع التعامل وتدبر ذاتها معها بنهاية المطاف لكن المصيدة الثانية أخطر وهي دخول فلسطيني الداخل على الخط بقوة أكبر مما كان في الانتفاضة الثانية عام 2000 مثلما أشارت هي الأخرى لانهايار مفهوم إضعاف عباس وتقوية حماس ضمن نظرية “فرق تسد” بين الفلسطينيين. واعتبر الكاتب المعلق في صحيفة “هآرتس” روغل ألفير أن ما جرى وشاهده الإسرائيليون هو “دولتهم ثنائية القومية الموجودة في ذروة حرب أهلية وتتعرض للتمزيق، تحترق وتدفن تحت خرائبها”. وتابع مخاطبا الإسرائيليين ناقدا ومعاتبا “حتى اليوم ظننتم أن مثل هذا يحدث في إفريقيا فقط أو في أمريكا اللاتينية أو في ميانمار. الاختباء داخل البيوت في الليالي ومواجهات وتبادل رصاص في الشوارع وحتى اليوم اعتقدتم أن هذا يحدث فقط داخل القرى العربية ولذا شعرتم أنكم محصنون وحتى اليوم سمعتم عن ذلك من آباء أو أجداد دون شروحات مفصلة”.

في المقابل وجه المحلل العسكري البارز في موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي عدة انتقادات ذاتية ضمن مقال بعنوان "عندما ينهار الردع ويتحلل نظام الحكم تتأتى مخاطر الحرب الأهلية". وينبه بن يشاي وهو ضابط في الاحتياط إلى أن إيران التي تراقب فشل المفهوم الإسرائيلي العام وترى مفاجأة صواريخ غزة قادرة على إلحاق ضرر أكبر بكثير بإسرائيل، معتبرا هو الآخر أن فقدان سيطرة إسرائيل مقابل المواطنين العرب فيها يظهر إلى أين دهورنا هذا النظام الحاكم المشغول بالتمسك بكراسيه. ويستخلص بالقول: "من شأن إيران وحزب الله الاستنتاج بأن ما تستطيع حماس القيام به هم قادرون على مضاعفته مع أضرار أكبر". واعتبر بن يشاي "أن استهداف حماس لمركز إسرائيل بالصواريخ دلت على وجود تقديرات استخباراتية معطوبة حول قدرات حماس والجهاد الإسلامي الصاروخية منذ حرب "الجرف الصامد" عام 2014". وقال ان الجيش والمستوى السياسي وأوساط إعلامية مالت للاستخفاف بقدرات إطلاق الصواريخ الثقيلة بعيدة المدى من غزة حتى وقعت المفاجأة خاصة إزاء دقة هذه الصواريخ وأوزان المواد المتفجرة المحمولة فيها. وتابع "ربما هناك من يدعي أن الجيش كان يعرف ولا توجد هنا مفاجأة ولكن كان ينبغي على المؤسسة الحاكمة تهيئة الإسرائيليين من ناحية الوعي لأن هذه الهجمات كان من الممكن أن توقع عددا أكبر من الضحايا ولكن ما حصل هو ضربة لإسرائيل من ناحية كي الوعي وإنجاز إضافي لحماس والجهاد الإسلامي".

#### 6- نتناهو لا يستسلم:

على الرغم من وعورة الطريق الذي سيسلكه نتناهو لمنع نيل الائتلاف الحكومي المعارض له، الثقة، لا يبدو أنه سيستسلم سريعا، بقدر ما سيبدل قصارى جهده لإطاحة التشكيلة الجديدة، سواء من داخل «الكنيست» عبر محاولة سحب البساط من تحتها، أو من خارجه من خلال السعي إلى فرض حالة طوارئ تطيح مسار «الثقة» برمته. وفي كلتي الحالتين، يظهر هدف نتناهو صعب التحقق، لينفتح، في حال فشله بالفعل، الباب على نهاية حياته السياسية ودخوله السجن الذي فعل كل شيء ليفر منه.

في هذه الأثناء أعلن رئيس حزب «يشد عتيد»، يائير لبيد، المكلف تشكيل الحكومة الإسرائيلية، أنه نجح في الاتفاق على ائتلاف حكومي، مع ثمانية أحزاب متباينة أيديولوجياً، وذلك في اللحظات الأخيرة من المهلة القانونية المعطاة له للإعلان عن اتفاق تشكيلها. إلا أن الإعلان عن الاتفاق، كما إعلام الرئيس الإسرائيلي

به، لا يعينان أن الحكومة تشكلت بالفعل، وأن بنيامين نتنياهو سقط سياسياً، ويتجه من الآن إلى السجن، الذي عمل طويلاً على الحؤول دون دخوله. في الوقت نفسه، لا يعني الاتفاق على التشكيل أن عقبات كبيرة جداً تعترض طريق الحكومة الجديدة، وإن كانت تلك هي الفرضية الأكثر ترجيحاً بحسب المؤشرات الحالية. لكن إلى حين سماع صوت مطرقة رئيس «الكنيست»، معلناً انتهاء جلسة الثقة، وأن الائتلاف الجديد برئاسة خصوم نتنياهو نال الثقة، لا يمكن الحديث بشكل قطعي عن حكومة مقبلة، ما يعني، أقله نظرياً، أن أمل نتنياهو لا يزال موجوداً، وإن كان محدوداً، وهو ما سيعمل عليه في الفترة المقبلة، إلى حين نيل الثقة. وبالتالي فإن أياماً قليلة تفصل نتنياهو عن سقوطه المفترض سياسياً وشخصياً. لكن خياراته، وإن وجب التشديد على أنها محدودة، يتعدّر في المقابل نفيها، وخاصة أنه سيعمل كلّ ما بإمكانه، وربما سيحاول أيضاً ما ليس بإمكانه، سواء لمنع التصويت بالثقة، أو لخرقه عبر استمالة أعضاء «كنيست» من أجل التصويت ضدّ خيارات أحزابهم. وتعدّر الثقة أو سقوطها يعني إعادة تفويض تشكيل الحكومة إلى الرئيس الإسرائيلي، الذي عليه أن يقرّر إن كان سيرسل التفويض إلى «الكنيست» ليمتّ التوجّه لاحقاً إلى انتخابات خامسة، أو سيعلن مباشرة التوجّه إليها، وهو ما يراهن عليه نتنياهو. لكن السؤال المطروح هو: هل سينجح؟ الفرضيات قائمة نظرياً، لكنها عملياً صعبة التحقق. فوفقاً للقانون الإسرائيلي، تتشكّل الحكومة لدى نيلها الثقة، فيما تبقى الحكومة المستقيلة أو المنتهية ولايتها بكامل صلاحياتها تقريباً، ما لم تتلّ الحكومة الجديدة ثقة «الكنيست»، أي أن نتنياهو سيظلّ الرئيس الفعلي للحكومة الإسرائيلية إلى حين إعلان «الكنيست» ثقته بالحكومة الجديدة، التي قرّر الائتلاف المعارض أن تكون برئاسة حزب «يميننا»، نفتالي بينت، لعامين مقبلين، ومن ثمّ ليأبى لبيد. وللحؤول دون نيلها الثقة، على نتنياهو أن يعمل على هدفين اثنين في مسارين متوازيين، من شأن كلّ منهما الإفضاء إلى انتخابات خامسة جديدة، تضمّن له فترة بقاء على كرسيّ رئاسة الوزراء لا تقلّ عن ثلاثة أشهر حتى موعد الانتخابات، ومن ثمّ فترة أخرى في أعقاب الإعلان عن نتائجها، إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة ونيلها الثقة. وهو يأمل، بطبيعة الحال، أن تتحقّق له الأغلبية في الانتخابات المقبلة، بما يخوّله تولّي مهمة التشكيل، ومن ثمّ النجاح في التأليف ونيل الثقة من جديد.

7- إسرائيل من دون نتنياهو:

ما الذي يمكن أن يتغير جوهرياً في سياسات الدولة، وسياسات الحكومة الجديدة، من دون ننتياهو؟ وما الذي يمكن ان يحدث في سياق المواقف الجماهيرية من قضايا داخلية وخارجية طالما ان سياسات الدولة تبدو ثابتة ومستقرة، وطالما ان الحكومة الجديدة بأغليبتها تنتمي الى اقصى اليمين (بنيت وليبرمان وساعر)، وطالما أن يمين الوسط يمثل ثقلاً مركزياً فيها (غانتس ولابيد)، وطالما ان ما يسمى باليسار لا يمثل في الواقع سوى اقلية، بالرغم من انها اقلية مرجحة ويمكنها ان تلعب دورا اكبر بكثير من حجمها الحقيقي؟

بداية، وفي الواقع، هناك فرق جدي وواسع فيما يتعلق بالوضع الداخلي تحديداً. فلا يمكن عدم ملاحظة الفرق الذي سيكون عليه القضاء مثلاً، بكل ما لقضية القضاء من أهمية. في كيان كإسرائيل، خاصة بعد أن تم «تدمير» منظم لكامل منظومة القضاء لجهة التلاعب المفضوح من قبل ننتياهو في التعيينات والمحسوبيات السياسية فيه، ولجهة آليات شراء الذمم، ووصولاً الى الابتزازات من كل لون وصنف، كما أن بعض الميزانيات (الاجتماعية) ستتغير حتماً في ضوء التخلص ولو قليلاً من بعض هذه الميزانيات التي كانت في بعض مظاهرها اقرب الى الرشاوى منها الى أي شيء آخر، وخصوصاً تلك التي كانت «تتهبها» الاحزاب الدينية. كما يمكن ان تطال الفروقات بين الحكومة الجديدة والحكومات التي سبقت على مدار اكثر من عقد كامل بعض «التوجهات» في مجال السياسات الاقتصادية، وخصوصاً تلك التي امعنت في آليات التوحش الذي ميّز كامل حقبة الانفلات الذي شهده العالم من يؤر الليبرالية الجديدة. لكن هذه الحكومة إن شكلت، لن تتمكن من ان تذهب ابعد من ذلك ابدأً، وهي ستكون الحكومة الأولى في تاريخ اسرائيل منذ قيامها، التي تتجنب الخوض في الشأن السياسي العام، وفي شأن التسوية السياسية، وهي ستجمد كل خوض في هذا المجال، لأن من شأن أي برنامج سياسي لها ان يفجرها في أية لحظة. هذه الحكومة موجودة في مركز او موقع سياسي عنوانه: هذه حكومة تشكلت من احزاب وقوى سياسية لإسقاط ننتياهو، وليس لها اي علاقة بالشأن السياسي ولن يكون.

لا يمكن لهذه الحكومة أن تقدم على «الضم»، كما لا يمكنها تجميد الاستيطان، وليس بمقدورها المواقف على مناقشة قضية القدس، ولكنها لن تصطدم بالمجتمع الدولي، وهي تتفهم الموقف الأميركي، ولا تعارض بشدة المواقف الاوروبية ولكنها لا تتبناها، وهي ضد افتعال الازمات مع السلطة الوطنية، ولكنها لا ترى فيها شريكاً سياسياً، وهي ستوقف عن اللعب بالنار في علاقات اسرائيل بدول الاقليم، وستراعي بكل تأكيد بعض الحساسيات الضرورية، وخصوصاً الأزمة التي نشبت مع الأردن، وكذلك مع مصر، وقد تذهب هذه الحكومة



لأسباب تكتيكية محاولة التخفيف من بعض مظاهر الاستفزاز الفاقعة في القدس أو غيرها، لكن كل هذا سيكون في أضيق الحدود، ولن يشكل سياسة معينة وإنما سلوكيات للتعامل اليومي مع الاحداث وليس سياسات او برامج سياسية للحكومة. وستكون هذه السلوكيات خاضعة للاعتبارات الداخلية أكثر مما هي خاضعة للاعتبارات الاقليمية والدولية، في ضوء ارتفاع منسوب التوقعات بحملات سيقوم بها المستوطنون، وفي ضوء زيادة حدة الاستقطاب بين اليمين من خارج الحكومة وبين اليمين «الخائن» الذي «رضي وارتضى» الجلوس في حكومة «يسار» كما يعلن نتتياهو، وكما يركز كامل دعايته السياسية في هذا المجال. إذا كان من أهمية تذكر لهذه الحكومة فهي أولاً وعاشراً تتمثل في إبعاد نتتياهو وتركه لمصيره أمام المحاكم، أو البحث عن إنهاء «مشرف» لمشواره السياسي خارج السجون.

وإذا كان من أهمية أخرى لهذا حكومة إذا شكلت فهي أنها رسّمت عدم قدرة اليمين الاسرائيلي على الاصطفاف في جبهة واحدة، وتحول الخلاف داخل هذا المعسكر إلى اتجاهات متباينة لن يكون سهلاً على أحد في كل إسرائيل إعادة لملمتها من جديد، مما ينذر بتغييرات كبيرة في الخارطة الحزبية، وحتى السياسية في اسرائيل.

وإذا كان من أهمية إضافية لهذا حكومة فهي أنها تقدم لنا الدليل القاطع على طبيعة الازمة السياسية في اسرائيل في العقد الأخير حاولت الحكومات الاسرائيلية ان تتجاهل العامل الفلسطيني، وفي نصفه الاخير تبنت نهج تصفية الحقوق الفلسطينية مستفيدة من الحقبة الترامبية، وفشلت فشلاً ذريعاً، واليوم لم تعد اي حكومة قادرة على فعل اي شيء، أو طرح اية مقاربات سياسية لأن مجرد «المس» بالمسألة الفلسطينية يعني تهاوي الحكومة في اليوم التالي، سواء كان هذا المسّ سلباً او ايجاباً، ولن تتمكن اي حكومة في اسرائيل ان تلعب اي دور حقيقي في ظل ان برنامج الحكومة الوحيد هو ان لا يكون لها برنامج، والبرنامج الوحيد المسكوت عنه هو البرنامج الذي يتعلق بالشأن الفلسطيني.

هذه اللعبة لن تستمر طويلاً لأن اليمين المتطرف في إسرائيل والذي سيكون الجزء الأكبر منه في المعارضة سيخرج هذه الحكومة المجردة عن البرنامج السياسي، والتطورات الأخيرة، وخصوصاً الاخفاق الاسرائيلي العسكري في غزة والهزيمة السياسية المدوية لإسرائيل اقليمياً ودولياً، وعودة القضية الفلسطينية الى الواجهة بما فيها، وتحديداً القدس ومستقبلها... ستضع حكومة البرنامج السياسي المسكوت عنه، والمتوافق على غيابه في وضع مضحك، وستبدو اسرائيل عاجزة ومشلولة وبلا أي ثورة على المبادرة في كامل الحقل السياسي العام. وهكذا نعود الى ما كنا توقعناه قبل عدة شهور.

لا مجال لبقاء نتتياهو، ولا مجال لحكومة يمينية بوجوده. ليس قدراً أن يبقى الليكود صاحب القول الفصل في تشكيل الحكومة، وقد يتمكن اليمين والوسط وبعض اليسار من تشكيل الحكومة.

في حالة ان تمت هذه التوقعات فالحكومة ستكون مشلولة لأنه ليس بوسعها إلا أن تكون حكومة بدون سياسة.

هذا ما يبدو أنه يتحقق، وهو عنوان أزمة من نوع آخر، أزمة الهروب من الاستحقاق الفلسطيني، وهي أزمة ستكون طاحنة لأن العالم يضغط الآن أن لا مجال للهرب أكثر، ولا مجال للتهرب تحت أي ذريعة. الجوهر هنا هو أن فلسطين هي الأزمة الحقيقية لإسرائيل.

قد يكون أن اسرائيل تمكنت من تجاهل فلسطين، وقد يكون أن اسرائيل استطاعت أن تهرب وتتهرب، ولكنه طريق يبلغ نهايته الأكيدة الآن.

فلسطين ليست مجرد شرطاً لاستقرار إسرائيل، وإنما . وهذا هو الأهم . أصبحت شرطاً لخروجها من أزمتها، وربما تصبح شرطاً للتخلص من صهيونيتها، أيضاً، علماً أن البعض بات يرى أن فلسطين، ربما تكون شرطاً لبقائها نفسه.

## 8- الحكومة الجديدة سريعة العطب:

تكفي بحسب القانون الإسرائيلي أغلبية من يشاركون في التصويت كي تنال الحكومة الثقة المطلوبة، أي أنه لا ضرورة لضمان تصويت 61 عضواً من أصل 120 هي كامل مقاعد «الكنيست»، كي تكون الثقة مُحَقَّقة. في المقابل، لإسقاط الثقة، يطلب القانون أغلبية محدّدة هي 61 عضواً. وكان واضحاً أن الجانبين، أي كتلة «مع نتنياهو» وكتلة «ضد نتنياهو»، لا تحوزان غالبية 61 عضواً. لكن كتلتي فلسطينيي عام 1948 (10 مقاعد) انقسمتا في الموقف؛ إذ ذهبت «القائمة العربية الموحّدة» برئاسة منصور عباس (أربعة مقاعد) إلى التوقيع على اتفاق الائتلاف الذي ستكون شريكة فيه، فيما أعلنت «القائمة المشتركة» برئاسة أيمن عودة معارضتها إيّاه، ونيّتها التصويت ضده. وعليه، ستكون لدى كتلة نتنياهو (52 عضواً) فرصة نظرية للنجاح في إسقاط الثقة، وذلك عبر استمالة ستة أعضاء من الكتلة المقابلة، التي يبلغ عديدها 58، إن امتنعت «القائمة المشتركة» عن التصويت أو تغيّبت عن الجلسة، أمّا في حال شاركت فيها وصوّتت بـ«لا»، فسيُصبح مجموع معارضي الائتلاف الوليد 59 عضواً: 52 مؤيداً لنتنياهو، وعضو واحد استُميل من حزب «يمينا»، إضافة إلى ستة أعضاء من «القائمة المشتركة». في المقابل، من المفترض أن تنال «حكومة التغيير» أصوات 61 عضواً، تكفي في ذاتها لنيل الثقة، علماً أن موقف عضو «المشتركة»، أحمد الطيبي، غير حاسم في المعارضة، إذ قد يمتنع في نهاية المطاف عن التصويت، ما يزيد من تعقيد مهمّة نتنياهو. الخلاصة أن النتيجة التي تتساقق ومصالحة الأخير، صعبة جدّاً، ودونها عقبات، ومن غير المعلوم إن استطاع استمالة أعضاء «كنيست»، ضمن فرضيات حسابية، أن تسمح «المشتركة» أو عدد من أعضائها بأن لا ينال ائتلاف بينت - لايبند الثقة، بالنظر إلى أن هدف إسقاط نتنياهو متقدّم لدى القائمة، أو لدى عدد من أعضائها، على ما سواه.

في المسار الآخر الذي يضمن لنتنياهو تأجيل التصويت على الثقة، ومن ثمّ بلورة واقع جديد يدفع جزءاً من الكتلة المقابلة إلى الانشقاق والاتحاق به، هو التسبّب بحالة طوارئ في إسرائيل، مبنية على مواجهة تهديد أمني أو عسكري داهم يمنع انعقاد «الكنيست»، وهي حالة قد تتحقّق عبر التسبّب بمواجهة عسكرية ما على جبهة من جبهات التهديد ضدّ إسرائيل، أو تلقّف تصعيد في إحداها، يتبعه تعاظم في مستوى التصعيد يجبر «الكنيست» على تأجيل نيل الثقة، ويشوّش على الائتلاف نفسه نتيجة المواجهة، التي ستدفع الإسرائيليين إلى

الاصطفاف خلف اليمين، ما سيؤثر على مواقف عدد من الأحزاب المؤتلفة حالياً ضدّ نتتياهو، والتي ستكون مضطرة، والحال هذه، إلى مجارة جمهورها، والانسحاب من أيّ تكّتل مضادّ لزعيم «الليكود». حالة كتلك ستتسبّب بـ«فرط» جلسة الثقة، ومن ثمّ التوجّه إلى انتخابات جديدة. هذا السيناريو تبدو حظوظه ممكنة، وهو تحقّق بالفعل خلال المواجهة الأخيرة مع قطاع غزة، حيث أُجبر بينت على التراجع عن التزاماته للكتلة المعارضة لنتتياهو، معلناً أن «حكومة التغيير» سقطت، وإن عاد في أعقاب وقف إطلاق النار إلى مسار الاتفاق على الحكومة المذكورة، كما هي الحال عليه الآن. على أن التسبّب بالتصعيد الأمني يبقى في دائرة الاحتمال، وإن كان الأرجح صعوبة تحقيقه؛ إذ يُتوقع أن تعتمد المنظومة الإسرائيلية، بمؤسّساتها السياسية والأمنية والعسكرية، ومعها الحلفاء البعيدون والقريبون، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، إلى منع نتتياهو من الدفع نحو مواجهة يُراد منها أن تُحقّق مصالحه الشخصية أولاً.

في النتيجة، كلا المسارين يبقيان في دائرة الإمكان النظري، وإن كان نتتياهو سيعمل بما يزيد عن قدرته لتحقيق أحدهما أو جزءاً من أحدهما، مع الاتكال على ظروف ومتغيّرات قد تستجدّ في أعقابهما. لقد سلكت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، إذاءً، طريق التشكّل، الذي يُرجّح أن تتال في نهايته الثقة. لكن إلى حين نيلها الثقة فعلياً، و فقط في حينه، يمكن القول إن حياة نتتياهو السياسية بدأت مسارها باتجاه السقوط، وربما أيضاً باتجاه السجن، الذي فعل كلّ ما استطاع فعله، وإن بطرق ووسائل غير سويّة، وبمعيّة منصبه رئيساً للحكومة طوال الأعوام الماضية، من أجل الفرار منه. أمّا الحكومة المقبلة، برئاسة هذا أو ذاك، فالحديث عنها شأن آخر، لأنها من ناحية فعلية، بعد أن تتال الثقة، تكون قد حقّقت هدفها الرئيس: إسقاط نتتياهو. أمّا جدول أعمالها للآتي، فهو محلّ خلاف يُقدّر أن يكون كافياً لإسقاطها، وربما أيضاً فور تشكّلها. وفي حال كهذه، سيكون نفتالي بينت رئيساً لها إلى حين إجراء الانتخابات.

لقد أبلغ رئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد، الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين أنه تمكن من تشكيل حكومة، وذلك بعد حصوله على تفويض رؤساء أحزاب "كتلة التغيير" ورئيس القائمة الموحدة، منصور عباس، على اتفاق يمهد الطريق لتشكيل حكومة التناوب مع رئيس حزب "يميننا"، نفتالي بينت. لكن التقديرات هي ألا تكون هذه الحكومة مستقرة لفترة طويلة في حال تشكلت فعلاً، لأن هدفها أولاً التخلص من نتتياهو وإطاحته من رئاسة الحكومة وتجنب الخوض بالقضايا الجوهرية، سواء السياسة أو المدنية والاجتماعية، أو حتى

المفاوضات الجدية أو غيرها مع الفلسطينيين؛ لكن المهمة الثانية وهي لا تقل صعوبة، تنتهي بالإطاحة بنتنياهو من رئاسة الليكود. والتقديرات هي أن نتنياهو سيخوض معارك سياسية شرسة للحفاظ على مكانته حتى كرئيس للمعارضة.

لقد وقّع منصور عباس، ورؤساء أحزاب "كتلة التغيير" على تفويض يؤكد "نجاح لبيد بتشكيل الحكومة" لتقدمها للرئيس الإسرائيلي، لمنع نقل التفويض إلى الكنيست، ومنح الأطراف المتفاوضة مزيداً من الوقت لحلحلة المسائل الخلافية، حتى التصويت على منح الثقة بالحكومة في الهيئة العامة في الكنيست. وينص الاتفاق الذي تمت بلورته بين "يش عتيد" وحزبي "يمينا" و"تيكفا حداشا" على "تشكيل هيئة مراقبة للاحتفاظ بمناطق 'سي' (ج)" في الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى "تعزيز المواقع التراثية وتوسيعها" و"المصادقة على 300 ألف وحدة سكنية بأسعار مناسبة"، من دون تحديد مواقع هذه المشاريع، وإن كانت تشمل منطقة القدس والضفة الغربية. كما ينص الاتفاق على "تقسيم منصب المستشار القضائي للحكومة" و"إصلاحات تتعلق بالحقوق المدنية في التحقيقات والإجراءات القضائية"، و"إقامة جامعة في منطقة الجليل" و"إصلاحات بشأن شرعنة استخدام القنب الهندي (الماريغوانا)"، ونقل "المسؤولية عن تعليم الطفولة المبكرة إلى وزارة التعليم وربط المراحل التربوية". وتنازل عباس عن شرطه بإلغاء قانون "كامينيتس"، بعد أن رفضت أحزاب اليمين في "كتلة التغيير" إلغاء القانون الذي يشدد العقوبات على البناء غير المرخص، ويستهدف البيوت والمباني في المجتمع العربي، من دون مراعاة ظروف البلدات العربية، وخاصة عدم وجود خرائط هيكلية فيها. وقالت الموحدة في بيان صدر عنها إنها "قامت بالتوقيع على دخول الائتلاف الحكومي برئاسة بينت - لبيد، بعد التوصل لاتفاق تاريخي مقابل مكاسب وإنجازات هي الأضخم والأوسع لصالح مجتمعنا العربي وحل قضاياها الحارقة، وميزانيات تتعدى الـ 53 مليار شيكل، وترسيخ مكانة الأحزاب العربية كلاعب مؤثر وشرعي في الساحة السياسية، وكذلك وضع الاتفاق آلية دائمة لاستكمال العديد من القضايا والنقاط العالقة خلال المرحلة القادمة". وأوردت الموحدة في بيانها ما وصفته بـ"أبرز بنود الاتفاق"، بما في ذلك: "إقرار خطة اقتصادية خمسية للمجتمع العربي... بميزانية 30 مليار شيكل، تشمل كل مرافق الحياة، وإقرار خطة خمسية لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي بميزانية 2.5 مليار شيكل، وإقرار خطة عشرية بميزانية 20 مليار شيكل للبنى التحتية في البلدات العربية، وإقرار ميزانية سنوية بـ 100 مليون شيكل كل سنة، لمدة 5 سنوات، لمشاريع

للنهوض بالسلطات المحلية العربية، وحصول الموحدة على رئاسة لجنة الداخلية البرلمانية الهامة لسلطاتنا العربية، ورئاسة اللجنة لقضايا العرب، ومنصب نائب رئيس الكنيست". وفي ما يتعلق بقانون "كامينيتس"، زعم البيان أنه "خلال 120 يومًا ستعمل الحكومة على تعديله (لا زال يخضع للتفاهات). كما تقرر تمديد القرار بتجميد إجراءات الضبط القانوني وفرض الغرامات وهدم البيوت العربية المبنية بشكل غير قانوني، من شهر تشرين الثاني 2020 حتى نهاية عام 2024. وسيتم تقديم طلب من رئيس الحكومة القادم والرئيس البديل بخصوص الغرامات للمستشار القضائي للحكومة للبت بشأنها". وبشأن النقب، قال البيان إنه "خلال 45 يومًا من تشكيل الحكومة: قرار حكومي بالاعتراف بالثلاث بلدات: عبدة، خشم زنة، ورخمة، وخلال 9 أشهر: إقرار خطة للمصادقة عليها حول تطوير وتسوية القرى غير المعترف بها. خلال ذلك يتم التوجه لسلطات تنفيذ القانون لتجميد أوامر هدم البيوت التي بنيت حتى تاريخ الأول من كانون الثاني 2021. كما تقرر إعداد خطة اقتصادية اجتماعية للنهوض اقتصاديًا وصناعيًا بالبلدات البدوية في النقب، إضافة لخطة تطوير زراعي تشمل موارد للرعي وللمياه، على أن يتم متابعة كافة القضايا العالقة بآلية محددة خلال المرحلة القادمة".

وذكر البيان أنه "اتفق كذلك على زيادة عدد وحدات السكن المسوّقة في المجتمع العربي لـ10000 وحدة في السنة. وتجديد عمل اللجنة القطرية للتنظيم والبناء التي تمنح أفضلية لمناطق معينة وتوسيع عملها ليشمل المناطق الصناعية. وإقرار خطة حكومية جديدة لتمثيل لائق للعرب في الوظائف الرسمية والشركات العمومية بما يناسب نسبة العرب في الدولة". ويشمل الاتفاق "إقامة لجنة وزارية لقضايا المجتمع العربي، وتشكيل طاقم ثلاثي مكون من رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل ورئيس الموحدة لمتابعة قضايا المجتمع العربي وتسريع إيجاد الحلول لها مباشرة من مكتب رئيس الحكومة"، كما يشمل الاتفاق "عدة بنود تتعلق بقضايا التخطيط والبناء في المجتمع العربي من شأنها تسريع عملية توسيع مسطحات البلدات العربية وتسريع التخطيط وإيجاد حلول لمشاكل البناء في المجتمع العربي، ورصد الميزانيات لها، إضافة لبنود حول قضايا أخرى متنوعة". وادعت الموحدة أن "الاتفاقية تسمح باستمرار العمل حول قضايا أخرى في الأيام والفترة القريبة لإتمام البت بشأنها في الائتلاف الحكومي، وقالت الموحدة إنها "ستقوم لاحقًا بعقد مؤتمر صحفي تشرح فيه بنود الاتفاقية والإنجاز الذي حققه والتحديات التي كانت في فترة إبرامها، وللإجابة عن أسئلة الجمهور العربي". ويذكر أن البندين المتعلقين بالنقب وتجميد تنفيذ قانون "كامينيتس" لا يأتيان بجديد، إذ كان وزير الاقتصاد عمير بيرتس،

المسؤول عن ملف عرب النقب، قد أعد قراراً طرحه على الحكومة ينص على الاعتراف بقري عبدة، وخشم زنة، ورخمة. كما كان المستشار القضائي للحكومة قد صادق على تجميد تنفيذ قانون "كامينيتس" في 12 تشرين الثاني الماضي. وسيشارك في الائتلاف الحكومي الجديد الأحزاب: "يش عتيد" (17 مقعداً من أصل 120 في الكنيست) و"يمينا" (7 مقاعد) و"العمل" (7 مقاعد) و"تيكفا حداشا" (6 مقاعد)، و"كاحول لافان" (8 مقاعد)، و"ميرتس" (6 مقاعد) و"يسرائيل بيتينو" (7 مقاعد)، والقائمة الموحدة (4 مقاعد).

### 9- انتكاسة بوجه نتياهو:

في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة «جبروزاليم بوست» أن المدعي العام في «إسرائيل» أفخاي ماندلبليت اقترب أكثر من أي وقت مضى لإعلان رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتياهو «غير مؤهل» لمواصلة قيادة البلاد بسبب قضايا الفساد العام والرشوة، فإن نتياهو مني مساء (19-4-2021) بانتكاسة انتخابية صادمة داخل الكنيست بفشله في التمكن من انتخاب اللجنة المنظمة لعمل الكنيست على النحو الذي يريده، والذي يمكنه وحزبه «الليكود» من فرض السيطرة الكاملة على الكنيست، حيث إن هذه اللجنة هي أهم لجان الكنيست، فهي المسؤولة عن تنظيم العمل، ووضع جداول البحث، وإقرار اللجان المستعجلة، مثل لجنة الخارجية والأمن ولجنة المالية، وهي التي تحدد عدد ممثلي الكتل البرلمانية في كل لجنة من لجان الكنيست، وتعيين نواب رئيس الكنيست، وتحديد المواضيع والقوانين الأساسية التي ستطرح للمداولات وتحديد الأنشطة البرلمانية.

كان نتياهو قد حسم أمر التحالف مع «الحركة الإسلامية» (القائمة العربية الموحدة) التي تمثل الحركة الإسلامية الجنوبية بزعامة منصور عباس، بعد أن اتفق مع حلفائه في كتل اليمين على ذلك وضمن أغلبية 63 عضواً داخل الكنيست من إجمالي 120 عضواً. ودخل نتياهو بهذه الأغلبية اختيار تشكيل اللجنة المنظمة لعمل الكنيست لكن عند التصويت لم يحصل كتل اليمين إلا على 58 صوتاً فقط مقابل 60 عضواً معارضاً، وهنا تقدمت كتلة «معسكر التغيير» التي يقودها «مئير لبيد» زعيم حزب «يش عتيد» يوجد مستقبل، بمقترحها لتشكيل تلك اللجنة للتصويت، وهنا تجددت صدمة نتياهو بفوز «معسكر التغيير» بتشكيل

اللجنة، وكانت كلمة السر في التصويتين هي الكتلة الإسلامية التي لم تصوت إلى جانب نتنياهو وصوتت لصالح منافسه مئير لبيد.

صدمة نتنياهو هذه وضعت أمام طريق مسدود حفزت منافسه داخل تحالف اليمين نفتالي بينيت زعيم حزب «بمينا» إلى التحرك لتشكيل كتلة يمينية بزعامته تحظى بتأمين تكليفه من جانب رئيس الدولة بتشكيل الحكومة بدلاً من نتياهو، وذلك من خلال تجنب التحالف مع الكتلة الإسلامية بنوابها الأربعة، والسعي الدؤوب لاستعادة القيادي الليكودي السابق جديعون ساعر زعيم حزب «أمل جديد» لصفوف اليمين، وإعلان استعداده لترجم حكومة وحدة وطنية بعد أن أدرك أن بنيامين نتياهو «ليست لديه نية لاختيار بديل لتشكيل حكومة يمينية»، الأمر الذي رفضه نتياهو بشدة واندفع لمهاجمة نفتالي بينيت واتهمه بأنه «يريد أن يكون رئيساً للوزراء بسبعة مقاعد فقط لحزبه»، وطرح بديلاً لذلك فكرة جديدة لتأمين استمراره رئيساً للحكومة، وهي انتخاب رئيس الحكومة انتخاباً مباشراً، ودون حاجة، لحل الحكومة واللجوء إلى انتخابات عامة خامسة. وهذا الطريق المسدود بما يعكسه من عجز سياسي، لا ينافسه غير الجمود الذي يتهدد مستقبل النظام السياسي. هذا الجمود له وجهان أولهما أنه على الرغم من إجراء أربع انتخابات عامة خلال عامين إلا أن هذه الانتخابات لم تقدم لإسرائيل حزباً أو تكتلاً قادراً على القيادة وتشكيل الحكومة، وثانيهما الاضطرار إلى ما يمكن اعتباره «ابتلاع السم» بالتحالف مع شريك عربي لحل أزمة تشكيل الحكومة بكل ما يعنيه ذلك من إفلاس للطبقة الحاكمة، الذي يعبر عن نفسه حالياً بالانقسامات المتتالية حول التحديات الخارجية وسبل مواجهتها.

### خاتمة:

لم يكن مفاجئاً فشل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في تشكيل الحكومة خلال المدة القانونية المقررة منذ تكليفه، بالنظر إلى كثرة الأحزاب وصعوبة وتعقد المشهد السياسي داخل إسرائيل، ومع التطلعات السياسية الواسعة لمنافسيه وخصومه والاختلافات الأيديولوجية معهم. وقد أدت هذه العوامل إلى فشل نتانياهو في تشكيل حكومة ائتلافية، وبالتالي -وكما كان متوقعا إلى حد كبير- كلف الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، زعيم حزب "هناك مستقبل" يائير لبيد، بتشكيل حكومة.



لابيد الذي دخل المعترك السياسي بشكل مباشر عام 2013 بعد عمله كمذيع تلفزيوني، واجهته مهمة ليست بالسهلة في طريق تشكيل الحكومة. وهو اعتمد في مفاوضاته لتشكيل الحكومة على خصوم نتانياهو الأكثر شراسة. ولهذا السبب كان عدو نتانياهو الأول وزير الدفاع السابق نفتالي بينيت زعيم حزب "يمينيا" اليميني، الذي فاز بسبعة مقاعد بالكنيست، الأوفر حظا لأداء دور الرجل الثاني في مفاوضات الائتلاف الحكومي التي قام بها رئيس الوزراء المكلف لابيد. وتعهد لابيد -في بيان له فور تكليفه- بالعمل "في أسرع وقت" على تشكيل حكومة تعكس تعاون اليمين واليسار والوسط، في مواجهة التحديات القائمة تقاديا للوقوع في مازق اجراء انتخابات خامسة خلال عامين.

إن ملف كورونا وغيره من الملفات الأخرى، لا سيما الاقتصادية، وكذا بالنظر لقضايا الفساد المتهم بها نتانياهو، انما جعلت التوجه الأساسي في تشكيل الحكومة يعتمد اعتمادا كبيرا ليس على معيار اليمين واليسار كما كان معتادا من قبل، وإنما معيار الرغبة في إطاحة نتانياهو نفسه من رئاسة الوزراء. وبالتالي اعتمد زعيم حزب "هناك مستقبل" على قضايا اجتماعية وليست سياسية، مما يجعله أقرب لإحداث توافق في مسألة تشكيل الحكومة. وسبق لنتانياهو أن عرض على بينيت التناوب في حكومة ائتلافية، لكن الأخير قال إنه لا يعتقد بأن الأول "قادر على تشكيل ائتلاف قابل للاستمرارية والحياة"، فانضم الى الائتلاف الحكومي مع لابيد الذي عبر عن استعدادة لتقاسم الحكومة -بالتناوب- مع بينيت، ليقود الأخير رئاسة الوزراء في أول عامين. لكن الحكومة في هذه الحالة تكون "حكومة ضيقة مبنية على ائتلاف هش"، على اعتبار أنه لا أحد يستطيع تشكيل حكومة قوية إلا إذا تحالف مع نتانياهو نفسه، وهو تحالف غير قائم على أسس منطقية.

لابيد، شغل لأول مرة عضوية الكنيست ، كما ذكرنا ، عام 2013 بعد أن حصل حزبه حديث العهد آنذاك على 19 مقعدا (في مفاجأة انتخابية وقتها)، مما مكنه من الدخول في ائتلاف حكومي مع نتانياهو، شغل لابيد بموجبه منصب وزير المالية. لكن الحكومة لم تدم طويلا (من 18 اذار 2013 وحتى الأول من كانون الاول 2014) بعد إقالة نتانياهو لوزير المالية والقضاء، ومن ثم حل الائتلاف واعلن عن انتخابات جديدة في اذار 2015.

لابيد يصنف حزبه كحزب وسط، في مواقفه فرفع شعارات العدالة الاجتماعية للطبقة الوسطى بالذات وصوّر نفسه كمثل لها، رغم أن ثروته تقدر بأكثر من 22 مليون شيكل، هو يؤيد حل الدولتين والانفصال عن

الفلسطينيين، كضمان لبقاء إسرائيل ذات أغلبية يهودية. لا يقبل بحدود ال 67، ويؤمن بوجود ضم كتل استيطانية كبيرة ضمن حدود الكيان.

في انتخابات 2013 اختار لايبيد أن يعلن عن برنامج سياسي في جامعة مستوطنة أرئيل بالذات، حيث نادى بالتجنيد الإجباري لليهود المتدينين والعرب. عرف عنه معارضته وتطبيقه سياسة ضد منح امتيازات لليهود المتدينين واتهامهم بالتطفل على الدولة والبطالة، كذلك وفي تصريحات له عقب انتخابه للمرة الأولى، عبر عن مواقف عنصرية تجاه المواطنين العرب في إسرائيل وأنه لن يجلس في المعارضة إلى جانبهم. وفي إحدى مبادراته كوزير للمالية لحل أزمة السكن من خلال منح إعفاء ضريبي، اقترح استثناء العرب من هذا الحق، حيث لم يكمل هذا التشريع بسبب حل الحكومة.